الحذف في البنية وأثره في الوزن الصرفي

أ.د. خديجة زبار الحمداني /جامعة بغداد / كلية التربية للبنات / قسم اللغة العربية
د. محمد ضياء الدين خليل إبراهيم/كلية الإمام الأعظم الجامعة/قسم اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله ربِّ العالمين، وأشرف الصلاة وأتمّ التسليم على سيد الأولين والآخرين، سيدنا ومولانا محمد المصطفى الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنّ موضوع بحثنا يندرج تحت عنوان " الحذف في البنية وأثره في الوزن الصرفي" لأن ظاهرة الحذف من الظواهر اللغوية التي تسري في شرايين اللغة العربية وتتعمق في جذورها، ولها وجودها الذي يكشف عن عبقرية هذه اللغة في مراعاتها للخفة ، والميل نحو التيسير والتسهيل في عملية النطق ، والاقتصاد في الجهد العضلي.

وقد أشار اللغويون والنحويون إلى أنَّ هذا الحذف يعتري الكلمات سواء في حال إفرادها أو في حال تركيبها في داخل جملة مفيدة ، ويترك وراءهُ آثاراً ظاهرة على بنية الكلمة ودلالات الجمل والتراكيب.

إنَّ هذا الحذف الذي يعتري الكلمة لابُدَّ من انه سيترك أثراً على الوزن الصرفي الخاص بالكلمة، وفي حال تغير هذا الوزن وانتقاله إلى وزن آخر جديد سيترتب عليه أمور تتعلق ببنية الكلمة ووزنها الجديد، ومن هنا جاء بحثنا ليسلط الضوء على هذا النوع من الحذف ، ويدرسه دراسة علمية وعملية ليكشف عن أثر هذا الحذف في البنية على الوزن الصرفي، ولأجل الوصول الى هذا الهدف ، اقتضت طبيعة البحث ان يكون من تمهيد موجز في ظاهرة الحذف بصورة عامة ، ثم دراسة مفصلة للأبنية الصرفية التي دخل فيها الحذف الذي جعلها تحيد في الوزن الأصلي الذي سَنَّه الباحثون.

ونرجو أن تكون هذه الدراسة قد اعطت الموضوع حَقهُ ، وأن يفيد منه الباحثون مثلما أفاد الباحث من غيره

أسباب الحذف :

وأما عن أسباب الحذف فيمكن أجمالها في كثرة الاستعمال ، والحذف لطول الكلام ، والحذف للضرورة الشعرية ، والحذف للإعراب ، والحذف للتركيب ، والحذف لأسباب قياسية صرفية أو صوتية ، والحذف لأسباب قياسية تركيبية (نحوية)(٧). إنَّ هذه الأسباب التي ذكرها اللغويون لتعليل ظاهرة الحذف ، إنَّما هي اسباب حاول بها اللغويون تفسير الظاهرة في مواضعها وأنواعها المختلفة ، فبعض هذه الأسباب يبدو مطرداً تماماً إذ تبدو هذه الأسباب بمثابة القوانين الصارمة التي يقع الحذف عند وجودها كما في معظم أنواع الحذف الصوتي والصرفي، وبعضها الآخر لا يطرد تماماً(٨).

٢ -

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الأسباب ليست عللاً عقلية بعيدة عن الواقع اللغوي وإنَّما هي أحكام أو نتائج استخلصها القدماء من الاستقرار الوصفي المباشر للغة ومن معرفتهم بخصائص الصيغ والتراكيب العربية ، أو بمثابة وصف تقريري وتفسيري في آن واحد للظاهرة في مواضعها المختلفة(٩).

أغراض الحذف : وأما عن الغرض المقصود من الحذف فهي تتعدد وتختلف ، فقد ((يعزى الحذف في موضع واحد إلى أكثر من غرض ، وجانب كبير من الأغراض أو المقاصد يتصل بالمعنى ، ويؤثر فيه ، وبعضها يتصل باللفظ حيث تقتضيها الصناعة اللفظية في الشعر والنثر))(١٠).

إنَّ هذه الأغراض التي يرمي إليها المتكلم أو الكاتب من جرَّاء الحذف يمكن إجمالها في الإيجاز والاختصار في الكلام ، والاتساع ، والتفخيم والإعظام ، وصيانة المحذوف عن الذكر تشريفاً له ، وتحقير شأن المحذوف ، وقصد البيان بعد الإبهام ، وقصد الإبهام ، والجهل بالمحذوف ، والعلم الواضح بالمحذوف ، والخوف منه أو عليه ، والإشعار باللهفة ،

ورعاية الفاصلة أو المحافظة على السجع ، والمحافظة على الوزن في الشعر(١١).

شروط الحذف :

وأما عن شروط الحذف ، فأهم شرطين هما(١٢):

أولاً: وجود الدليل على المحذوف ، سواء أكان قرينة لفظية أو حالية أو عقلية.

ثانياً: ألا يؤدي الحذف إلى اللَّبس.

هذا فضلاً عن الشروط الأخرى التي ذكرها ابن هشام في كتابه مغني اللبيب(١٣).

وبناء على هذا وجدنا من خلال بحثنا في الميزان ، أن هناك عدداً من الكلمات ، لا يوجد تناسب بينها وبين الميزان الأصلي الذي سَنَّه الأقدمون والكلمة نفسها ، وهي ظاهرة تستحق الوقوف ولاسيما إذا بحثنا في أسباب ذلك ، لأن عدم حصول الموافقة بين الوزن الأصلي للكلمة ، والكلمة نفسها الشائعة الاستعمال في الكلام لم يكن اعتباطاً بقدر ما هو حاجة اساسية بتلك الكلمة لتجعلها سهلة التداول والاستعمال وقد حاولت استقصاء عدد من هذه الأبنية التي حادت عن اوزانها الأصلية بسبب الحذف ودراستها دراسة مفصلة لنعرف من خلال ذلك اسباب هذه الظاهرة ، وهذه الأبنية هي:

١ـ مضارع الفعل المثالي "الواوي":

ممّا لاشك فيه أنّ للفعل الثلاثي المجرد في الكلام ستة أبواب تندرج تحتها ضوابط متعددة تنتظم في خلالها الأفعال في الكلام ، الذي استوقفني من هذه الأبواب (الباب الثاني – فَعَل – يَفْعِل) وقد اندرجت تحته عدّة ضوابط لتأخذ من خلالها الأفعال مجالها في الكلام ، ومن هذا الضوابط التي تستدعي الوقوف هو أنّ كل فعل "واوي الفاء" كان من هذا الباب ، قال ابن عصفور : (فإنْ كان معتل الفاء بالواو فإنّ مضارعه أبداً على "يَفْعِل) بكسر العين نحو "وَعَد – يَعِد" و "وَزَن – يَزِن" وتحذف الواو لوقعها بين ياء وكسرة في يَعِد ثم تُحمل في " أعَد ونَعِد وتَعِدُ...)(١٤).

ـ ٣ ـإنّ هذا الذي ذكره ابن عصفور يمثل القاعدة العامة لهذا "الفعل" إذ هو أصل هذه الأفعال على وفق القياس العام لها فمثلاً لو جعلنا الفعل "وَصَل" على زِنَة "فَعَل" فإن الأصل في مضارعه هو "يُوْصِل – يَفْعِل"، فنلاحظ أن التوافق حاصل بين الميزان الصرفي الذي سنّه الأقدمون والفعل المضارع لكنه توافق لا يستمر، لأنّ الفعل سيكون ثقيلاً في النطق فأدى ذلك إلى حذف الواو من الفعل المضارع قال سيبويه (... فلمّا كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا / ياجَل – وبيجُلُ، كانت الواو مع الضّمة أثقل فصرفوا هذا الباب الى يَفعِل، فلما صرفوه اليهِ كرهوا الواو بين الياء وكسرة إذ كرهوها مع الياء فحذفوها، كأنهم انما يحذفونها من يَفْعِل...)(١٥).

وقال المبرد (أعلم إن هذه الواو إذا كان الفعل على " يَفْعِل " سقطت من المضارع وذلك قولك / وَّعد يَعِد ووجَد يَجِد وَوَسَمَ يَسِم ، وجُعِلت حروف المضارع الأخر توابع للياء، لئلا يختلف الباب ، ولأنه يلزم الحروف ما لزم حرفا منها ، إذ كان مجازُها واحداً...)(١٦).

نلاحظ من الذي ذكره اللغويون أنّ حذف الواو من مضارع الفعل المثالي هو مقصود ، إذ لو جعلنا الفعل " وَصلَ " على " يَفْعِل " لكانت النتيجة " يَوْصِل " إذ التوافق حاصل بين الميزان الصرفي الذي سنّه الأقدمون والفعل المضارع ولكن هذا التوافق لا يستمر كما ذكرنا ، لأنّ الفعل سيكون ثقيلاً في النطق ، لصعوبة الانتقال من " فتحة " إلى " كسرة " وبينهما "واو" ساكنة وهذا الحذف في الكلمة الأصلية يؤدي إلى الحذف في الميزان الصرفي ، إذ أنّ الذي حذف من الفعل، يقابل حرف "الفاء" في الميزان الصرفي الأصلي للكلمة ، بحسب المخطط الآتي: فَعَل – وَصَل – يَفْعِل – يَوْصِل... تحذف الواو، للسبب السابق الذي ذكرناه وهي تقابل الفاء، فتصبح الكلمة "يَصِل" ويكون وزن الكلمة بعد ذلك "يَعِل".

إنّ هذا الحذف الذي طرأ على الفعل ويعقبه الحذف أيضاً في الميزان الصرفي، لم يؤثر على الفعل من حيث نسبته إلى بابه ، إذ يبقى على ما هو عليه ، وهذا الأمر لا يستمر، ذلك أنّ الفعل المثالي إن كانت لأمه حرفاً حلقياً تغيّر بابه فيأتي من "الباب الثالث – فَعَل – يَفْعَل " نحو وَدَع يَدَع وَوَضع يَضَعُ ووَقَع يَقَع... الخ ، قال الرضي الإستريادي (وأما وَهَب يَهَبُ ووَضَع يَضعُ ووَقَع يَقعُ ووَلَغَ يَلَغُ فالأصل فيها كسر عين المضارع ، وكذلك وَسِع يَسَع ووَطِئ يَطَأ، فحذف الواو، ثم فتح العين لحرف الحلق...)(١٧).

أي أن الفعل مثلا (وَضَع) هو في الأصل من الباب الثاني "فَعَل – يَفْعِل" حسب الخطط الآتي: فَعَل – وَضَع / يَفْعِل – يَوْضِع... تحذف الواو لثقلها – يَضِعُ ، ثم تقلب الكسرة فتحة يَضَعُ فيصبح الميزان الصرفي هو " يَعَل "، لأنها ثقيلة مع أحرف الحلق قال سيبويه (وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف وإنما الحركات من الألف والياء والواو، وكذلك حركوهن إذكنّ عيناتٍ ، ولم يُفْعَل هذا بما هو من موضع الواو والياء، لأنهما من الحروف التي ارتفعت والحروف المرتفعة حيز على حدةٍ ، فإنّما تتناول للمرتفع حركةً من مرتفع وكرُه أن

٤ ـ يتناول للذي سفل حركة من هذا الحيز...)(١٨). نلاحظ أنّ الحذف الذي حصل للفعل المثالي الذي ينتهي بأحد أحرف الحلق، وكذلك التبدل في حركة العين من الكسرة الى الفتحة لم يكن اعتباطاً بقدر ارتباطه بعملية نطق الفعل، إذ أنّ هذا الحذف والتبدل في الحركات، قد نتج عنه فعل سهل النطق وإنْ أخرجه من بابه الأصلي الذي هو "الباب الثاني" وجعله تابعاً إلى الباب الثالث.

٢ـ اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف :

إن اسم المفعول في الكلام يأتي قياساً " مطرداً" على زنة " مَفْعُول " لكلّ فعل ثلاثي سواء أكان فعلاً ثلاثياً صحيحاً أم معتلاً (قُتِل – مَقْتُول – كُتِب – مَكْتُوب... الخ)، إذ نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنّ التوافق حاصل بين الميزان الصرفي " مَفْعُول " والكلمات ، سواء في الحروف أم في الحركات، ولكن هذا الثبات في الميزان الصرفي لا يستمر، إذ يعترضه بعض التحوّل ولاسيما في الفعل الأجوف بنوعية " الواوي ، واليائي ".

وهذا التحول مقصود في الكلام على نحو ما سيظهر لنا من خلال الكلام على ذلك ، فالفعل الأجوف "الواوي" ، عندما يشتق منه اسم المفعول تكون لغة النقص في الميزان الصرفي هي الفصيحة وأما لغة التمام فتأتي بالمرتبة الثانية من حيث الفصاحة لأن لغة النقص تنسب إلى بني حجار ولغة التمام تنسب إلى بني تميم جاء في اللسان (... ويقال – صُنت الشيء أصُونه – فهو مَصُون... وثوبٌ مَصُون على النقص ومَصْوُون على التمام الأخير نادرة، وهي تميمة)(١٩).

وممّا لاشك فيه أنّ لغة التمام وهي الأقل فصاحة، متوافقة مع الميزان الصرفي نحو صَان – صَوَن – مَصْوُون – مَفْعُول : أو بَاع – مَبْيُوع... الخ . أمّا لغة النقص فليس الأمر كذلك، إذ حدث خلاف بين اللغويين "الميزان الصرفي" النهائي للكلمة قال سيبويه (ويعتلُّ مَفْعُول كما اعتل فُعِلَ ، لأن الاسم على فُعِل مَفْعُول ، كما إنّ الاسم على فَعَل فَاعِل فتقول – مَزُوْر ومَصُوْغ، وإنما كان الأصل مَزْوُور، فأسكنوا الواو الأولى، كما أسكنوا في يَفْعَل وفَعَل وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان...)(٢٠).

فعلى مذهب سيبويه أن المحذوف "الواو الزائدة" أي واو "مفعول" والزائد أحق بالحذف من الأصلي ثم تضم عين الكلمة لمناسبة الواو وعليه فإن وزن اسم المفعول بعد الحذف يكون على "مَفُعْل" على وفق المخطط الآتي :

قَال – قُول – مَفْعُول – مَقْوُوْل... إعلال بالتسكين بين القاف والواو... مَقُوْول – التقاء الساكنين... حذف واو مفعول... مَقُوْل لأن الواو الثانية تمثل عين الكلمة.

أما الأخفش ، فيرى أن الواو الأولى هي المحذوفة وهي عين الكلمة ، ثمّ ضمّت الكلمة لمجانسة الواو قال المبرد (وأمّا الأخفش فكان يقول – المحذوفة عين الفعل ، لأنه إذا التقى ساكنان حذف الأول لألتقاء الساكنين)(٢١).

نلاحظ من كلام الأخفش أن الوزن الصرفي النهائي للكلمة يكون على زنة " مَفُوْل " نلخص من هذا أن وزنين قد نتجا من لغة النقص " مَفُعْل " وينسب إلى سيبويه و " مَفُول" وينسب إلى الأخفش

٥ ـ، ومهما يكن من أمر، فإننا نلاحظ أن الميزان الصرفي تحول من التمام إلى النقص ، وهو تحوّل مقصود في الكلام لأن لغة التمام في الميزان الصرفي على لهجة بني تميم ستكون ثقيلة على اللسان وهذا النقل ناتج من ضم " واو مفعول " ، ثم تليها " واو الصيغة " ، وهذا النقل جعلهم يحذفون إحدى الواوين ، بعد تسكين الواو الأولى .

ولم يقتصر الخلاف في التغيّر الحادث في الميزان الصرفي على الفعل الأجوف الواوي ،

بل نلمسه أيضاً في الأجوف اليائي فسيبويه يذهب إلى أن المحذوف هو " واو الصيغة " قال سيبويه : (وتقول في الياء – مَبِيْع ومَهِيْب ، أسكنت العين وأذْهِبت واو مَفْعُول ، أنه لا يلتقي ساكنان وجُعلت الفاء تابعةً للياء حين أسكنتها كما جعلها تابعة في بيْضٍ وكان ذلك أخفّ عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعة للصفة فصار هذا الوجه عندهم إذا كان من كلامهم ان يقبلوا الواو ياء ولا يتبعوها الضمَّة فراراً من الضّمة ، والواو إلى الياء لشبهها بالألف وذلك قولهم مَشُوب ومَشِيب، وغَار مَنُول ومَنِيل مَلُوم وَمِلِيم..)(٢٢) ، إذ يكون وزن الصيغة على رأي سيبويه " مُفْعِل " حسب المخطط الآتي :

باع – بيع... مَبْيُوع... إعلال بالتسكين... مَبُيْوعْ – التقاء الساكنين – تحذف واو مفعول – مَبِيع ، ثم تقلب الضمة الى كسرة لتحقيق المجانسة لكي لا يحصل إعلال بالياء بقلبها إلى واو لسكونها وانضمام ما قبلها فيكون الميزان الصرفي النهائي على رأي سيبويه هو " مَفِعْل " أما الأخفش فقد كان يحذف الساكن الأول أي عين الصيغة قال الرضي الاستربادي "وأما الأخفش فإنّه يحذف الساكن الأول في الواوي واليائي، كما هو قياس التقاء الساكنين، فقيل له – فينبغي ان يبقى عندك مَبُوع ، فما هذه الياء في مبيع فقال – لما نقلت الضمة الى ما قبلها كسرت الضمة لأجل الياء قبل حذف الياء ثم حذفت الياء للساكنين ، ثم قلبت الواو ياء للكسرة...)(٢٣).

نلاحظ من ذلك كما ذكرنا سابقاً أن الأخفش يرى أن المحذوف هو عين الكلمة ، وذلك يكون وزن الصيغة النهائية على رأيه هو " مَفِيل ".

نلاحظ من الخلاف في الفعلين أن الميزان الصرفي قد طرأ عليه تغير، إذ انتقل من حالة الثبات الى التحول ، وهذا التحول فيه خلاف بين اللغويين ، فالأجوف الواوي تعد أنّ لغة النقص فيه هي الأحسن ، لأن لغة التمام ثقيلة في النطق أما الأجوف اليائي، فأعتماد لغة التمام فيه وإن كانت سهلة في النطق إلا أنها ليست لغة فصيحة ، وإنما اللهجة الفصيحة هي لهجة بني حجاز.

٣ـ مصدر الفعل المعتل العين غير الثلاثي المبدوء بهمزة قطع : مما لاشك فيه أن مصادر الأفعال غير الثلاثية هي قياسية بحتة ، ولا يشكل المسموع فيها إلا قليلاً من ذلك أنّ الفعل غير الثلاثي على وزن "أفْعَل – يُفْعِل" فإنّ القياس العام له يكون بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره قال سيبويه : (هذا باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة – فالمصدر على أفْعَلت إفْعَلت إفْعَالا أبدا وذلك قولك – أعْطَيتُ إعْطَاء وأخْرَجت إخراجاً...)(٢٤)، يلاحظ من كلام سيبويه ان القياس واحد لجميع الافعال غير الثلاثية التي تبدأ بهمزة قطع نحو " أكْرَم – يُكْرِم – إكْرَاما " أي أن الميزان الصرفي النهائي للمصدر هو " إفْعَال ".

ـ ٦ ـ ولكن علينا أن نسأل السؤال الآتي : هل يستقر هذا الوزن على ما هو عليه لكلّ فعل غير ثلاثي يبدأ بهمزة قطع أم يصيبه بعض التحوّل ؟ ممّا لاشك فيه أنّ هذا الوزن " إفْعَال " لا ينطبق على الأفعال غير الثلاثية المعتلة العين ، إذ لو طبقنا هذا الوزن على أي فعل معتل العين يبدأ بهمزة قطع ، لأدى ذلك الى تغير في الوزن نفسه اذ ينتج جراء ذلك ميزان آخر، فلو أخذنا الفعل "أصَاب" والألف فيه منقلبة عن "واو" إذ أصل الفعل "أصْوَب" فيحدث فيه إعلال بالتسكين فيكون الفعل بعد ذلك "أصَوْب" ثم حدث بعد ذلك إعلال بالواو لتحرك ما قبلها بالفتح ومصدره على القياس العام "إفْعَال" هو "إصْوَاب" ثم يحصل ايضاً في المصدر إعلال بالتسكين بين "الصاد" و "الواو" إذ تنقل الفتحة الى الصاد والسكون الى الواو "إصَوْاب" ثم تقلب الواو الى ألف لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فكانت النتيجة "إصاْاب" ثم تحذف إحدى الألفين نتيجة لالتقاء الساكنين ويعوض عنها بـ "التاء" فكان المصدر النهائي للفعل هو "إصَابة".

نلاحظ من هذا أن الميزان الصرفي ، قد أصابه بعض التغيّر، وهذا ادى إلى تغير الميزان الصرفي الأصلي إذ ينتج ميزان جديد نتيجة حذف الألف ، وقد اختلف الصرفيون في الألف المحذوفة ، فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ ألف المصدر هي المحذوفة ، لأنها زائدة ، وقال سيبويه (فأمّا الإقامة والاستقامة فإنما اعتلَّتا افعالهما لأن لزوم الاسْتِفعَال والأفْعَال لاسْتَفْعَل وأفْعَل، كلزوم يَسَتْفْعِل ويُفْعِل لها ولو كانت تُفارِقان كما تُفَارق بناتُ الثلاثة التي لا زيادة في مصادرها لتمَّت كما تتمّ فُعول منهما ونحوه...)(٢٥)، وقال المبرد (فإن بنيت منه مصدراً قلت – إقَامة وإرادة وإبانة، وكان الأصل إقْوَامة، وابْيَانه، ولكنّك فعلت بالمصدر ما فعلت

بالفعل، فطرحت حركة الواو او الياء على ما قبلها، فصارت ألفاً، لأنها كانت مفتوحة، وإلى جانبها ألف الأفعال فحذفت إحدى الألفين لألتقاء الساكنين ، فأما سيبويه والخليل فيقولان – المحذوفة الزائدة...)(٢٦) نستنتج من هذا أن الخليل وسيبويه يذهبان إلى أنّ وزن مصدر المعتل العين المبدوء بهمزة قطع يكون على زنة "إفْعَلَة" على اعتبار أن الذي حذف من المصدر هو "ألف المصدر".

أما الأخفش ويؤيده في ذلك الفراء والزمخشري(٢٧) فيذهبون إلى أن الألف التي هي عين الفعل هي المحذوفة قال الرضي الاستربادي (وقوله في الإقامة والاستقامة هذا هو النوع الثاني ممّا تنقل حركة عينه إلى ما قبله وضابطه ما ذكرنا قبل من كونه مصدراً قياسياً مساوياً لفعله في ثبوت المصدر بعينها في مثل مواضعها من الفعل والذي ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة عن الواو والياء في نحو الإقامة والإبانَة مذهب الأخفش أولى قياساً على غيره ممّا التقى فيه ساكنا...)(٢٨).

فعلى ما ذهب هؤلاء اللغويون فإنّ المحصلة النهائية للوزن الصرفي للمصدر على وزن " إفَالة " ، وأن الألف التي تمثل العين هي المحذوفة .

نخلص من هذا أن الإعلال الذي يحصل في المصدر السابق الذكر والذي أدى الى الحذف في الميزان الصرفي قد نتج عنه وزنان " إفْعَلة و إفَالَة " ، ففي الوزن الأول ظهر أن المحذوف عين الفعل وفي الثـــاني ألف المصدر وأن نستبعده لأنّ ألف المصدر لهـــا خصوصيـــة معينـــة في الميزان

ـ ٧ ـالصرفي ، لأنها من العناصر الرئيسة التي جعلت الفعل يتحول إلى مصدر، وأنّ هذا الحذف له غاية مهمة جداً وهو لتحقيق الخفة الصوتية من نطق هذا المصدر وأمثاله لأنه لو بقي المصدر على ما هو عليه من غير حذف لأدى ذلك الى صعوبة الأنتقال من الكسر الى الفتح وبينها السكون، فتخلصنا من الثقل عن طريق الإعلال بـ "التسكين"، وأدى هذا الى حدوث في تغير في الميزان الصرفي، لأنّ الوزن الأصلي هو "إفْعَال" أما الوزن الجديد فهو أما "إفَالة" أو " إفْعَلة ".

٤ـ جمع القلة للاسم الناقص " الواوي واليائي ":

إنّ جموع القلة في الكلام لها أربعة أوزان قال سيبويه : (واعلم أنّ الأدنى العدد أبنيةً هي مختصة به وهي له في الأصل ، وربما شرِكَهُ فيه الأكثر كما أنّ الأدنى ربما شَرِكَ الأكثَرَ، فأبنيةُ أدنى العدد " أفْعُل" ، نحو أكْلُب وأكْعُب و "أفْعَال" نحو اجْمَال وأعْدَال وأحْمَال و"أفْعِلة" نحو أجْرِبةٍ وأنْصِبة وأغْرِبة و"فِعْلَة" نحو غِلْمَة وصِبْيَة وفِتْنَة وإخْوَة وولِدة...)(٢٩).

وممّا لاشك فيه أنّ لكل من هذه الجموع ضوابطه الخاصة التي تندرج تحته لكي نصل من خلال ذلك الى الجمع القياسي الخاص لكل مفردة في الكلام ففي الوزن الأول لجموع القلة الذي هو "أفْعُل" تندرج تحته عدّة ضوابط ومن هذه الضوابط أنْ يكون الاسم المراد جمعه جمع قلة على زنة "أفْعُل" صحيح الفاء والعين غير مضعف على وزن "فَعْل" نحو كَلْب أكلُب، ونَسرْ أنْسُر(٣٠)، يبعد عن هذا القياس ما كان معتل الأول والثاني والمضعف ، ويدخل فيه ما كان معتل الآخر أي الاسم المنقوص ، ولكي يبقى السؤال الآتي :

هل يبقى الوزن الصرفي "أفْعُل" على ما هو عليه إن كان الاسم ثلاثيا ناقصا على زنة "فَعْل" ؟

بطبيعة الحال أن الوزن الصرفي لا يستقر على ما هو عليه ، إذ تحول حركة عين الصيغة من الضمة الى الكسرة ، قال ابن جني: "وأما تشبيهه (اليَمى بأدلٍ) فمن قبل أن أصل "اليمى – اليَمو" فأنقلبت الواو ياء، لإنكسار ما قبلها وكذلك "أدْلٍ – أدْلوُ" أنها "أفْعُل" فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً مضموما ما قبلها، فصارت في التقدير "أدْلي، ثم أبدلت من الضَّمَة في اللام كسرة لتصحّ اللام، فصارت "أدْلِي" ثم عمل بها ما عمل بـ "غازٍ" ونحوه، فإنما جمع بين "اليمنى، وأدْلٍ ، لأنقلاب لامهما " (٣١).

نستنتج من كلام ابن جني أن هذا التحول من حركة عين الميزان الصرفي "أفعل" كان مقصوداً، حسب المخطط الآتي:

١ـ كلمة "دَلُو"...أفْعُل...أدْلُو... تقلب الواو الى ياء لتطرفها وضم ما قبلها ... أدْلُيُ... ثم تقلب الضمة الى الكسرة لتحقيق المجانسة الصوتية ، فتكون المحصلـــة النهائية للكلمة " ادْلِي" على وزن " أفْعِل".

٢ـ كلمة "ظبي"... أفْعُل... أظْبُي... تقلب الضمة الى كسرة لتحقيق المجانسة الصوتية فتكون المحصلة النهائية للكلمة "أظْبي" ثم حذفت الياء منهما وتستعملان استعمال قاض في الكلام.

٥ـ فعل الأمر من الفعل الأجوف "اليائي والواوي":

ممّا لاشك فيه ان فعل الأمر يأتي على ثلاثة أوزان في الكلام هي "أفْعِل وأفْعَل وأفْعُل" نحو ـ ٨ ـ"كَتَب – يَكْتُبُ – اكْتُبْ وضَرَب – يَضْرِب – اُضْرب وعِلِم – يَعْلَم – اعْلَمْ ، نلاحظ إذا كان الفعل صحيح الأحرف ، فإنّ التوافق حاصل بين الفعل واحرف الميزان ، وهو توافق لا يستمر ولاسيما إذا كان الفعل أجوفاً يائياً أو واوياً ، إذ يحصل نقص في الميزان الصرفي قال ابن جني : (... فالمطرد في بابه نحو قولك إذا أمَرت من " قام " وخاف ، وباع – قُمْ وخَفْ وبِعْ" فهذا لا ينكسر في بابه واصله " أقْوُم، أخْوَف، أبيْعِ" فنقلت الحركة من العين الى الفاء وحذفت همزة الوصل لتحرّك ما بعدها، وسقطت العين لسكونها وسكون اللام، فإذا قيل لك : مَثّل هذه الأشياء من الفعل ، مثّلت أصولها لأنّ هذا التّغير الذي فيها مطرّد لا ينكسر، فنقول في " قُمْ: أفْعُل، وفي خَفْ أفْعَل، وفي بع افْعِل" ويجوز أن تمثل فنقول في قُمْ: فُلْ وفي خَفْ: وفي بع: فِل...)(٣٢).

نستخلص من كلام ابن جني ، أنّ عدم حصول التوافق بين الميزان الصرفي لفعل الأمر، والفعل الأجوف، كان له ما يسوغه، لأننا لو جعلنا الفعل "قَام" على زنة "افْعُلْ" على اعتبار أن قام أصل الألف فيها هي واو لكانت النتيجة " أقْوُم" وهو ثقيل على اللسان ، فنتخلص من هذا الثقل ، وذلك عن طريق الإعلال بالتسكين بين القاف والواو " أقوُمْ " ويؤدي هذا الى التقاء الساكنين ، فتحذف الواو لأنها حرف علة " أقُمْ " وبما أن ما بعد همزة الوصل أصبح متحركا، فقد انتفت الحاجة اليها فتحذف "قُمْ" فيصبح وزن الفعل بعد ذلك " فُلْ ".

والأمر نفسه يحدث مع الفعل الأجوف المفتوح العين "خَاف" : خاف – خَوَف – افْعَل... اخْوَف... اخَوْفْ... اخَفْ... خَفْ..."خَلْ".

وكذلك يكون الفعل الأجوف المكسور العين "باع... بيع... افْعِلْ... أبْيِعْ... ابعْ... بعْ... "فِلْ".

نلاحظ أنّ هذا التحول الذي حصل في الميزان الصرفي لفعل الأمر من الأجوف ، كان مقصوداً لأنه لو بقي على ما هو عليه من الثبات لأدى الى التكلم بأفعال ثقيلة على اللسان.

ولكي نتخلص من هذا الثقل أدى الى تغير في وزنه.

٦ـ صيغة "فَيْعَلُولة" للفعل الأجوف، وتغيّر هذا الوزن للأفعال نفسها :

ممّا لاشك فيه أن صيغة "فَيْعَلولة" من المصادر التي ليست قياسية في الكلام ، اذ تعد من المصادر المسموعة في الأفعال الثلاثية المعتلة العين "فَعَل – يَفْعُل" و "فَعَل – يَفْعِل" نحو "كان – كَيْنُونَة" وقاد قَيْدُودة، قال سيبويه "وكان الخليل يقول سيّد فيْعل " وإن لم يكن فَيْعِل في غير المعتل لأنهم قد يخصون المعتلّ بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتلّ ، ألا تراهم قالوا كَيْنُونة والقَيْدُود ، لأنه الطويل في غير السماء ، وإنما هو من قادَ يَقُود ألا ترى أنّك تقول جيل مُنْقَاد واقْوَدَ فأصلهما "فَيْعَلُولة" وليس في غير المعتل "فَيْعَلولُ مصدراً"(٣٣) إنّ مصادر الأفعال المعتلة العين على زنة "فَيْعَلوُلة" قد طرأ عليها بعض التغير، وقد وضحه المبرد إذ قال "ويكون في المعتل منه بناء لا يوجد مثله في الصحيح ، وذلك أنك لا تجد مصدراً على "فَيْعَلوُلة" إلا في المعتل وذلك شاخ شَيْخُوخة ، وصار صَيْرُورة وكان كَيْنُونة ، إنّما كان الأصل كَيَّنُونة وصَيَّرُورة، وشَيَّخُوخة وكان قبل الإدغام كَيْوَنُونة، ولكن لما كثر العدد ألزموه التخفيف كراهية للتضعيف"(٣٤).

ـ ٩ ـ فالمبرد يرى أننا لو جعلنا الفعل كان على زنة "فَيْعُلُولة" لكانت النتيجة "كَيْوَنُونة"، وبما ان الواو متحركة والياء ساكنة قلبت الواو ياء فتكون الصيغة "كَيْيَنُونَة" ثم تدغم الياءان فتكون المحصلة النهائية "كَيُّنُونة" ثم تحذف الياء المتحركة فتصبح الكلمة "كَيْنُونة"، فيكون وزن الكلمة قبل الحذف "فَيْعَلوُلة" ووزنها بعد الحذف "فَيْلولُة" لأن المحذوف عين الكلمة.

أمّا الفراء فقد خالف الخليل وسيبويه والمبرد في وزن هذه الافعال اذ يرى ان وزنها هو "فُعْلولة" بضم الفاء وسكون العين وضم اللام قال ابن جني (ذهب الفرّاء الى ان هذه المصادر، إنما جاءت بالياء، لأنها جاءت على أمثلة مصادر بنات الياء في اكثر الأمر نحو: صار صَيْرُورة وسار سَيْرورة وطار طَيْرُورة وبان بَيْنُونة ونحو ذلك، فأجريت "كَيْنُونة وقَيْدُودة" مجرى

"سَيْرُورة" فقلبت بالياء حملاً على بنات الياء. قال كما قالوا: شكوته شِكاية، فقلبوا الواو ياء لأنه جاء على مثال مصادر بنات الياء... قال وأصل "فَعْلولة" هنا "فُعْلولة" بضم الفاء، ولكنهم كرهوا ان تنقلب الياء في صُيْرُورة وطُيْرورة ونحوها لأنضمام ما قبلها، ففتحوا الفاء واجروا بنات الواو هنا مجرى بنات الياء لأنها داخلة عليها...)(٣٥).

وقد رفض ابن جني ما ذهب اليه الفراء إذ قال "وهذا عند اصحابنا مذهب واهٍ جداً لأن الضرورة تدعو الى فتح الفاء لتصحّ العين(٣٦).

أمّا الأخفش وابن خالويه فقد ذهبا الى ان وزن هذه الافعال هو "فَيْعُولة"(٣٧).

نخلص مما ذهبنا اليه، ان هذه الكلمات قد اصبح لها ثلاثة اوزان مختلفة فيما بينها هي:

أ- فَيْعَلولة – وإن ذكر ما أنّه يكون "فَيْلُولة" بعد التخفيف، وهذا ينسب الى الخليل وسيبويه والمبرد.

ب- فُعْلُولة أو فَعْلولُة وهذا ينسب الى الفراء .

ج- فَيْعُولة وهذا ينسب الى الأخفش وابن خالويه.

نرى من هذه الآراء ان كلام الفراء دقيق جداً في التعبير عن الصيغة ، إذ عنده أن "صَيْرُورة" في الأصل بضم الفاء ، وإنما فتحت الفاء كي لا تنقلب الياء واواً، وأما ما ذهب اليه الخليل وسيبويه فهو أصوب لما نطقت به العرب ، من كلمات إذ كانت الكلمات والوزن متوافقة بأستثناء التغيير الذي طرأ عليها وقد ذكر سابقاً.

أمّا قول الأخفش وابن خالويه فمرفوض ، لأنّنا لا نراه يصدق على المصادر التي ذكرت سابقاً، إذ لو اخذنا الفعل "كان" وجعلنا على زنة "فَيْعُولة" لكانت النتيجة "كَيْوُوْنة" ثم تقلب الواو ياء، ثمّ تدغم الياءان ، فتكون المحصلة النهائية " كَيُّونة " ونراها بعيدة وثقيلة عن الأصل الذي نطقت به العرب ، ويقال الشيء نفسه مع الفعل " صار" إذ لو جعلناه على زنة "فَيْعولُة" لكانت المحصلة "صَيْيُورة" ثم "صَيُّورة" وهذا بعيد جداً، لأن الصيغة ثقيلة، فَفَيْعُولة لا يوازن "كَيْنُونة" لأنّ النون تقابل اللام والعين محذوفة ، فالأقرب إلى وزن الكلمة هو " فَيْلُولة ".

٧- اختلاف اللغويين في ميزان صيغة "أَشْيَاء" :

إن القلب المكاني ، ظاهرة كبيرة في اللغة العربية ، وهي ليست اعتباطية بقدر ما هي ضرورة يحتـــاج الكلام إليهـــا ، لأن القلب المكاني هو أن يغيّر ترتيب حروف الكلمـــة عن الصيغ المعروفـــة

- ١٠ بتقدم بعض أحرفها على البعض الآخر إما لضرورة لفظية أو للتوسع ، أو للتخفيف(٣٨).

نلاحظ أن القلب المكاني يحدث احياناً في الكلمات لأجل الضرورة ، وهو كما ذكرنا يكون كثيراً في الكلام ، يؤدي إلى حدوث تغير في حروف الميزان الصرفي لتحقيق غاية ما، وأمثلته في الكلام كثيرة ، ولكن استوقفتني كلمة "اشياء" وما دار حولها من خلاف في ذلك.

يعرف القلب إذا كان تركه في الكلمة يؤدي الى منع الصرف بغير علّة ، وذلك في أشياء على رأي الخليل وسيبويه.

إذ قال سيبويه "وكان أصل شَيْئاء، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كُرِه من الواو وكذلك أشاوَى أصلها أشايا ، كأنك جمعت عليها إشَاوة شَيئاء ، ولكنهم قلبوا الهمزة قبل الشين وابدلوا مكان الياء الواو كما قالوا – أتيتُه أتوه وَ جَبَيْتُهُ جِبَاوةً (٣٩)، فكلمة (أشْيَاء) عندهما " لَفْعَاء " إذ وجداها ممنوعة من الصرف بغير علة فقررا فيها القلب ليكون اصلها "شَيْئاء" على وزن فَعْلاء كحمراء، فلا ينصرف لأن لألف للتأنيث، وان كان اسم جمع لا جمعا لـ "شيء" وقد قدمت فيها "الهمزة" التي هي "الام" في موضع "الفاء" وصار "أَشْيَاء" على وزن "لَفْعَاء" فمنعها من الصرف نظرا الى الأصل "فَعْلاَء"(٤٠) .

وهذا الذي ذهب اليه الخليل وسيبويه في تقدير وزن اشياء "لَفْعَاء" لم نجده عند الأخفش، إذ يقدران وزن "أَشْيَاء" هو "أَفْعِلاء" قال ابن جني "وكان ابو الحسن يقول: أَشْياء:- أفْعِلاء، وجُمِع (شيء) كما جُمِع "شاعر" على "شُعَراء" ولكنهم حذفوا الهمزة التي هي " لام" الفعل استخفافا وكان الاصل " أشيِئاء فثقل هذا فحذفوا "(٤١) ، أي يرى الأخفش ان وزن كلمة أشْيَاء على " أفْعِلاء " حسب المخطط الأتي :

شَيء – أفْعِلاَء – أَشْيئَاء – اجتمعت همزتان وينهما الألف فأدى ذلك الى ثقل الكلمة فحذف الهمزة الأولى فكانت النتيجة – أَشْياء.

وأرى أن وزن الكلمة بعد الحذف لا يستقر على " أفْعِلاء" ، بل على " أفْعِاء" لأنّنا كما نعرف في الميزان الصرفي يحتمل التقابل بين اصل الكلمة وحرف الميزان فإذا سقط حرف من الكلمة يؤدي الى سقوط حرف من الميزان

الصرفي فعلى ذلك فإن وزن أشَياء على رأي الأخفش "أفْعِلاء – أفْعِاء" – أفْعَاء.

أمّا الكسائي فقد ذهب إلى أن وزن (أشْيَاء) هو " أفْعَال " قال ابن جني (... وذهب الكسائي إلى أن "أشْيَاء" أفْعَال" بمنزلة ابيات واشْيَاخ، إلا انها جمعت على "شياوات" اشبهت ما واحدة، على "فَعْلاء". فلم تصرف لأنها جرت مجرى (صحراء وصحراوات) وهذا إنما حمله عليه، وسوّغه له ارتكابه اللفظ لأن "أشْيَاه" أشْبَهت "أحياء" جمع حيّ فكما أن "أحياء" "أفْعَال" لا محالة فكذلك "أشْيَاء" عنده "أفْعَال"...)(٤٢)، فالكسائي كما نلاحظ يرى أنّ وزن "اشْبَاء" على "أفْعَال"، دون حدوث أي تغير في الميزان الصرفي، على اعتبار أنّ مفردها هو "شيء" ثم جعله على وزن "أفعَال... أشيْاء".

أمّا الفرّاء فإنه يوافق الأخفش في وزن الكلمة على "أفْعِلاء" محذوفة اللام، إلا أنه يختلف عنه في تقدير الكلمة إذ يجعل مفردها محذوفاً من "شيّء" حمْلا على كلمة "هيّن" التي جمعها "أهْوِناء" على "أفْعِلاء" قال ابن جني:(وأما الفرّاء – فذهب إلى أنّ "أشياء – افْعِلاء" محذوفة اللام – كما رأى

ـ ١١ ـأو الحسن إلا أنّه ادعى أنّ "شَيئا" محذوف من "إشَيَّء" كما قالوا في "هيَّن، هَيْن" فكما جمعوا هيّنا على "افعِلاء" فقالوا (أهوناء) كذلك جمعوا (شيْئا) على (أفْعِلاء) لأن اصله (شيّء) عنده...)(٤٣) فوزن الكلمة عند الفرّاء هي (أفْعِلاء) ما عدا الاختلاف في المفرد كما لاحظنا ذلك.

ونحن نميل إلي ما ذهب إليه الخليل وسيبويه في تقرير الميزان الصرفي لكلمة "أشْيَاء – لَفْعَاء" لأنهما لم يسقطا من حروف الكلمة أي حرف، ما عدا القلب الذي حصل في الكلمة، بعكس الأخفش والفراء ، فإنهما قد اسقطا من الكلمة " لام الكلمة " واللام كما نعرف من احرف الميزان الصرفي – الأساسية ، وكذلك ما ذكره ابن جني في هذا المجال فهذا كان قول الخليل هو الصواب دون قول أبي الحسن، ألا ترى أنه لا يلزمه أن يقول "شيئات" لأنذها ليست بجمع كسَّر عليه "شيء" وإنما هي اسم للجمع ، بمنزلة "نفر ورهط" فكما تقول نُفَير ورُهَيط ، كذلك جاز أن تقول "أشَيَّاء" فمن هنا قوى قول الخليل وضعف قول أبي الحسن، وهذا الذي يلزم أبا الحسن لازم للفرّاء، لأنهما جميعاً يقولان: أنها "أفْعِلاء" ولا يلزم ذلك الكسائي لأنها عنده "أفْعَال"(٤٤).

تلخيصاً لما ورد في البحث – علينا أن نقول أنّ موضوع الحذف الذي يحصل في الميزان الصرفي من حذف بعض احرفه، يعد مسألة في غاية الأهمية وتستحق الوقوف عليها، وهذه المسألة منتشرة انتشاراً كبيراً في الموضوعات الصرفية ، إذ لا يكاد يخلو منها أي موضوع صرفي وقد عالجها اللغويون القدماء بحذر كبير، وحاولوا أن يجدوا لها ما يسوغها، وقد حاولت أن نضع ايدينا على عدد منها، لنضعها بين يدي القارئ الكريم، لننبه من خلال ذلك أنّ الوزن الصرفي العام الذي وضعه القدماء والذي توصلوا اليه من خلال استقراء اللغة، لم يكن ينطبق على كل الكلمات، التي يحصل بينها التوافق وبين الميزان الصرفي إذ وجدنا كلمات كثيرة حادت عن ذلك الميزان، وهذا الخروج عن الميزان الصرفي لم يكن اعتباطاً، بل كان مقصوداً في الكلام ، لأنّ الكلمة لو بقيت موافقة للميزان الصرفي العام لها قد تكون ثقيلة على اللسان والعربية تكره الكلمات الثقيلة على اللسان لذلك مالوا إلى تغير أحرف الكلمة وفق قواعد معينة سنّها اللغويون، لتكون الكلمة خفيفة على اللسان وهذا التغير سيؤدي إلى تغير في الميزان الصرفي ، وتؤثر اللهجات أحياناً في خروج الميزان الصرفي عمّا هو مألوف كما لمسنا ذلك في صياغة "اسم المفعول" من الفعل الأجوف ، إذ أدى ذلك إلى حذف بعض احرف الميزان الصرفي العام "مفعول".

والحقيقة إن الحذف الذي يحص في الميزان الصرفي ، كان وفق اعتبارات معينة ، ولم تكن هذه الاعتبارات بعيدة عن قواعد اللغة ، إذ هو تحول متعمد لكي نحصل على كلمة موافقة للذوق العربي السليم لكي تأخذ الكلمات مجالها في الكلام ، إذ لا يصح الأستغناء عنها ، وكما ذكرنا فإن هذه الظاهرة كبيرة في اللغة ، وإنّ ما ذكرناه يمثل جانباً معيناً منها لضيق المقام.

ـ ١٢ ـ الهوامش

ينظر: لسان العرب مادة (حذف) ٦٥/٤.

ينظر: ديوانه / ٧١.

البرهان في علوم القرآن ١٠٢/٣.

ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي /٢١٧.

ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي /١٧٣.

دلائل الإعجاز /١٤٦.
ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي / ٣١ – ٩٣.
ينظر: المصدر نفسه /٣٩.
ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي /٣٩.
ينظر: المصدر نفسه /٣١.
ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة / ٩٠ – ٩٤، والإتقان في علوم القرآن: ١٩٠/٣ – ١٩٨.
ينظر: الحذف التركيبي / ٢٥.
ينظر: مغني اللبيب ٧٨٦/٢.
الممتع في التصريف ١٧٤/١.
الكتاب ٥٢/٤ – ٥٣.
المقتضب ٨٨/١.
شرح الشافية ١٣٠/١.
الكتاب ١٠١/٤.
لسان العرب "صون".
الكتاب ٣٤٨/٤.
المقتضب ١٠٠/١، وينظر المنصف ٢٨٧/١ – ٢٨٨، وشرح الشافية ١٤٧/٣.
الكتاب ٣٤٨/٤.
شرح الشافية ١٤٧/٣.
الكتاب ٧٨/٤، وينظر التبصرة والتذكرة ٧٧٢/٢.
الكتاب ٣٥٤/٤ – ٣٥٥.
المقتضب ١٠٤/١ – ١٠٥.
ينظر: التبصرة والتذكرة ٧٧٦/٢، وشرح المفصل ٥٨/٦.
شرح الشافية ١٥١/٣.
الكتاب ٤٩٠/٣.
١٣ ـ ينظر: المذهب في علم التصريف / ١٨٣.
المنصف ١٠٢/٢.
المنصف ١٠٨/٢.
الكتاب ٣٦٥/٤.
المقتضب ١٢٦/٢.
المنصف ١٢/٢.
المصدر نفسه ١٢/٣.
ينظر: ليس في كلام العرب /٢٨.
أبنية الصرف في كتاب سيبويه /١٢١.
الكتاب ٣٨٠/٤ – ٣٨١.
أبنية الصرف في كتاب سيبويه /١٢٦.
المصدر ٩٤/٢.
المصدر نفسه ٩٥/٢ – ٩٦.
المنصف ٩٦/٢، وينظر تفصيل ردّ ابن جني على هذه المسألة في المنصف ٩٤/٢ وما بعدها، وذلك لضيق المقام.
المصدر نفسه ١٠١/٢.
١٤ ـ /قائمة المصادر والمراجع/ القرآن الكريم.
أبنية الصرف في كتاب سيبويه / الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي/ ط١/ ١٩٦٥ بغداد.
الإتقان في علوم القرآن: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١ه)، تحقيق: د. محمد متولي منصور/ ط١/ مكتبة دار التراث/ القاهرة – مصر، ١٤٢٨ه – ٢٠٠٧م.
الأصول في النحو/ ابن السراج/ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي / ط٢/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع /١٩٨٧م / بيروت.
الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري / تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عيد الحميد /ط١/ مطبعة الأستقامة / ١٩٤٥ / القاهرة.
أوزان الفعل ومعانيها / الدكتور هاشم طه شلاش / مطبعة آداب / النجف /١٩٧١.
الإيضاح في علوم البلاغة: لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر المعروف بالخطيب القزويني (ت٧٣٩ه)، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين / ط٢ / دار الكتب العلمية / بيروت – لبنان / ٢٠١٠م.
البرهان في علوم القرآن: للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، (ت٧٩٤ه)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / ط٢ / مكتبة دار التراث / القاهرة – مصر.
التبصرة والتذكرة / للصيمري / تحقيق الدكتور فتحي احمد مصطفى / ط١ / دار الفكر / دمشق / ١٩٨٢م.
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ابن مالك / تحقيق محمد كامل بركات / الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر / ١٩٦٧م.
تصريف الأسماء / الأستاذ محمد الطنطاوي / ط٥ / مطبعة وادي الملوك/ ١٩٥٥م.
التلويح في شرح الفصيح / للهروي / نشر وتعليق الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي / ط١ / الناشر مكتبة التوحيد بدرب الجمامير / ١٩٤٩م.
الحذف التركيبي وعلاقتهُ بالنظم والدلالة بين النظرية والتطبيق / د. فايز صبحي عبد السلام

زكي / ط١ / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / ٢٠١١.
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / ط١٤ / مطبعة السعادة / مصر / ١٩٦٤م.
شرح شافية ابن الحاجب / للرضي الاستربادي / تحقيق محمد نور الحسن وآخرين / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٩٧٥م.
شرح المفصل / ابن يعش / عالم الكتب / بيروت.
ـ ١٥ ـ ظاهرة التخفيف في النحو العربي: أحمد عفيفي / ط١ / الدار المصرية اللبنانية / القاهرة – مصر، ١٩٩٦م.
ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: د. طاهر سليمان حمودة / الدار الجامعية/ الإسكندرية – مصر، ١٩٨٢م.
كتاب سيبويه / لسيبويه / تحقيق عبد السلام هارون / ط٣ / عالم الكتب / بيروت / ١٩٨٣م.
لسان العرب / ابن منظور / دار صادر / بيروت / ١٩٥٦م.
ليس في كلام العرب / لابن خالويه / ترتيب وتحقيق وتعليق – معجم لغوي/ الدكتور محمد أبو الفتح شريف / الناشر مكتبة الشباب – القسم الأول.
المدخل الى علم النحو والصرف / الدكتور عبد العزيز عتيق / ط٢ / دار النهضة العربية للطباعة والنشر / ١٩٧٤م.
معاني القرآن / للأخفش / تحقيق الدكتور عبد الأمير الورد / ط١ / عالم الكتب / بيروت / ١٩٨٥م.
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ه)، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك / ومحمد علي حمد الله / وراجعه: سعيد الأفغاني / ط١ / مؤسسة الصادق للطباعة والنشر / إيران – طهران، ١٣٧٨.
المقتضب / لأبي العباس المبرد / تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / عالم الكتب / بيروت / ١٩٦٣م.
الممتع في التصريف / لابن عصفور / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه / ط٣ / منشورات دار الآفاق الجديدة / بيروت ١٩٧٨م.
المنصف / شرح الإمام ابن الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني / تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين / مطبعة البابي الحلبي / مصر / ١٩٥٤م.
المهذب في علم التصريف / الدكتور هاشم طه شلاش والدكتور صلاح الفرطوسي والدكتور عبد الجليل عبيد / جامعة بغداد / ١٩٨٩م.